



المصدر: الأهرام

التاريخ : ١٩٧٧/٥/٢٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات يطلب تبسيط اجراءات التقاضى والقضاء على معاناة الجماهير

الرئيس فى اجتماعه برؤساء الهيئات القضائية :

تأكيد استقلال القضاء

ونبذ الخوف عن المواطنين

رجال القضاء رواد للثورة الادارية

بأبعادها السياسية والاجتماعية

الرئيس يشرح لرجال القضاء

أبعاد المرحلة الراهنة



فى حديثه الى رؤساء الهيئات القضائية فى مصر طلب الرئيس أنور السادات أن يكون القضاة الطلائع والرواد لتنفيذ الثورة الادارية التى اعلنها الرئيس . كما طلب الرئيس من اعضاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية رفع كل المعاناة وأزالة كافة التعقيدات وصور البطء فى اجراءات التقاضى ، وقال الرئيس فى حديثه أن العدالة البيئية تتضمن نوعا من الظلم .

وقد وافق الرئيس السادات على الاستفادة بخبرات القضاة الذين وصلوا سن المعاش لانجاز القضايا المتأخرة . وكان الرئيس قد عقد اجتماعا خاصا لمدة ساعة مع وزير العدل قبل ظهر أمس قبيل اجتماعه مع اعضاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية .

وفى هذا الاجتماع قدم وزير العدل الى الرئيس تقريرا عن انجازات الوزارة خلال هذا العام والموقف الحالى لكل هيئة من الهيئات القضائية والنتائج التى تحققت فى مجال سرعة الفصل فى القضايا ، وما اتخذته الوزارة نحو انجاز كثير من القضايا المتراكمة بأقصى قدر من السرعة مع كفالة ضمانات العدالة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

خلال السنوات الماضية حالة الجمود التي كان العالم من خلالها ينظر اليها والى الوطن العربي كله نظرة مهينة وكيف ان نصر رمضان اكتوبر المجيد وما تبعه من انسحاب من بعض الاراضي العربية قد قضى على عوامل التمزق والمرارة والهزيمة ونقلها لاعداء الامة العربية .

كما حطم حاجز الجمود الذي كان مفروضاً على القضية العربية وحقق ابعادا وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية ستظل لها تأثيراتها الايجابية لازمان طويلة .

وأضاف الرئيس أننا ونحن نعمل من أجل الوصول الى حل سلمي عادل يحفظ للعرب حقوقهم كاملة فاننا في الوقت نفسه ندعم من قدرات وكفاءة تواتنا المسلحة التي أثبتت بطولتها وبسالتها خلال معارك رمضان .

وقد أشاد الرئيس ببنخ التضيامن ووحدة الصف العربي التي أمكن تحقيقها في السنوات الاخيرة والتي أكدت فاعليتها خلال حرب رمضان وأدت الى انهيار الخطط والاستراتيجيات التي كانت تعتمد على التمزق والخلاف بين الدول العربية .

ثم تحدث الرئيس عن الوضع الاقتصادي وأشار الى التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي فرضت علينا خلال اربع حروب في أقل من ٢٥ سنة ، كما أشار الى التراكبات الماضية بالإضافة الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والاساسية مما أدى الى الاوضاع الاقتصادية الصعبة .

ثم أوضح الرئيس الجهود التي بذلت في سبيل اصلاح الاوضاع الاقتصادية والخروج من هذه المصاعب سواء على المستوى الداخلي أو العربي أو الخارجي . وكيف

كما شرح الوزير في هذا الاجتماع ما تحقق في مجال تعزيز القضاء وزيادة عدد المستشارين والقضاة لتعزيز قدرتهم على مواجهة التزايد المستمر لعدد القضايا الجنائية والمدنية ، وكذلك بالنسبة لاعداد القضاة في الطب الشرعي والضباط والشهر العقاري والجهزة الادارية .

وقد طلب الرئيس السادات من الوزير مواصلة تنفيذ خطة الوزارة لتوجيه مزيد من الجهد نحو توفير عدالة سريعة للمواطنين ، وطلب ان تبدأ وزارة العدل في تنفيذ خطة الثورة الادارية والعمل على ازالة التعقيدات والشكليات التي تؤدي الى تعطيل الفصل في القضايا ، وقال الرئيس ان مشكلة بطء التقاضي يجب التصدي لها بكل حسم والقضاء عليها لان بطء التقاضي لا يتفق مع سيادة القانون ، ولانه نوع من الظلم لا يجوز السكوت عليه في ظل الثورة الادارية .

وبعد ذلك اجتمع المجلس الاعلى للهيئات القضائية برئاسة الرئيس أنور السادات وحضر الاجتماع السيدان حسنى مبارك نائب الرئيس ومدوح سالم رئيس الوزراء وتقدم الرئيس السادات لاجتماع المجلس تصورا عاما عن الاوضاع الدولية والاقتصادية والعسكرية ، بعد حسم اكتوبر المجيدة التي عززت مركز مصر دوليا وعربيا وكانت من أبرز نتائجها اقبال الدول على تقديم المساعدات لمصر لتتخطى الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها .

وقال الرئيس خلال الاجتماع اننا لا بد وان نذكر ما أنتهت اليه الاوضاع بالنسبة لمختلف مجالات العمل الوطني وتأخذ منها نقطة الانطلاق الى آفاق المستقبل بخطى وثيقة وثابتة .

وتد تعرض الرئيس في حديثه للوضع السياسي والعسكري منذ فرضت على مصر



مركز الأهرام للتعليم وتكنولوجيا المعلومات

أدت هذه الجهود إلى التحسين في الوضع
وتأكيد الثقة في الاقتصاد المصري .

وعن الوضع الداخلي . أوضح
الرئيس أن قيام ثورة مايو
١٩٧١ كان إيذاناً بإعلان دولة المؤسسات
وسيادة القانون وكمال الحريات العامة
والشخصية مما أدى إلى أن الدولة لم
تعد دولة أفراد . كما أوضح الرئيس
الخطوات التي تمت على هذا الطريق
لتأكيد قيم الديمقراطية والحرية والعدالة

وأشار الرئيس إلى ما تم من صدور
الدستور الدائم والقوانين المكتملة له .
كما أشار إلى القوانين التي سيتم صدورها
قريباً وتبعاً خلال هذا الفصل التشريعي
لمجلس الشعب ومن ذلك قوانين الضرائب
والإسكان والأحزاب وقانون المحكمة
الدستورية العليا .

وأكد الرئيس على ضرورة السير في
طريق تأكيد الديمقراطية والعدل الاجتماعي
ورفع المعاناة عن جماهير الشعب محدودة
الدخل .

وعن المرحلة الحالية ركز الرئيس على أن
من معالمها ما تم من إعلان الثورة الإدارية
بما تحمله من أبعاد سياسية واقتصادية
 واجتماعية وباعتبارها المنطلق لمعالجة وحل
مشاكل الجماهير والتيسير عليها حتى
يكتمل البناء وتحقق التنمية .

وأوضح السيد الرئيس أبعاد هذه
الثورة الإدارية وما تستهدنه من دفع عجلة
العمل في كافة مجالات العمل الوظيفي حتى
لا يصبح العمل الإداري عبئاً على خطط
التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع
إلى إنجازها لتحقيق التقدم والرخاء .

وعن القضاء حيا الرئيس رجال القضاء

وأشاد بأن القضاء المصري كان له عبر
التاريخ سمعته ومكانته وقدسيته سواء
على مستوى وطننا أو أمنا العربية أو
العالم الخارجي .

وأضاف أن عمل القضاء له مساس
مباشر بمصالح الجماهير من خلال تأكيد
الطمأنينة والحق والمدل وسيادة القانون
بينهم، وأكد الرئيس أن القضاء العادل
ضمانة من ضمانات الاطمئنان ونبذ الخوف
والقلق من نفوس المواطنين .

كما أكد على استقلال القضاء وقدسيته
وأنة لا سلطان لأحد على القاضي الا ضميره
وذكر الرئيس أنه يتطلع إلى الوصول إلى
النظام الامثل الذي يكفل سرعة البت في
القضايا وتوصيل العدالة إلى جماهير
الشعب في مصر .

وختم الرئيس حديثه بأن كل ما يستهدفه
إنما يتجه إلى أن نصوغ حياتنا بطريقة
تجئنا إلى ذلك ويكون الهدف الاساسي منها
هو رفعة وتقدم الإنسان .

ثم تحدث السيد وزير العدل فشكر
الرئيس على هذا اللقاء الذي يماصر
احتفال شعبنا بثورة مايو ٧١ بما تحمله
من قيم ومبادئ تقوم على تأكيد الحرية
والعدل ثم قدم للرئيس ميدالية تذكارية
بمناسبة العيد المئوي لانشاء ادارة
تضاي الحكومة .

وقد شهد الاجتماع كل من
المستشار بدوي حمودة رئيس
المحكمة العليا وجمال صادق المرصاوي
رئيس محكمة النقض وأحمد كمال أبو الفضل
رئيس مجلس الدولة ومحمد حلمي كساب
رئيس محكمة استئناف القاهرة وإبراهيم
مصطفى القليوبي النائب العام ومصطفى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

محمود أبو علم رئيس إدارة تضاميا
الحكومة ومحمد محمد سيد أحمد الشراوى
أقدم الوكلاء العاملين بالنسابة الإدارية
وعبد الرحيم محمد فراج النائب الأول
لرئيس مجلس الدولة ومحمود طه زكى
رئيس محكمة القاهرة الابتدائية وعدلى
بخدادى أمين عام المجلس وأمين عليسوة
الأمين المساعد.